

نموذج توثيق وتدوين القرارات الإدارية¹

1. مراجع القرار الإداري

رخصة إنشاء واستغلال مؤسسة للصيد البحري "مزربة" وتجديدها	تسمية القرار الإداري
44	رمز القرار الإداري
الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري، كما تم تغييره وتتميمه؛ المرسوم رقم 2.08.562 الصادر في 13 من ذي الحجة 1429 (12 ديسمبر 2008) بتحديد شروط وكيفيات منح وتجديد رخص مؤسسات الصيد البحري، كما تم تغييره وتتميمه؛ قرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 1643.10 الصادر في 11 من جمادى الآخرة 1431 (26 ماي 2010) المتعلق بطلب رخصة إنشاء واستغلال مؤسسات الصيد البحري وبتحديد نموذج اتفاقية الامتياز ذات الصلة، كما تم تغييره وتتميمه؛ القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية ووزير الفلاحة والصيد البحري رقم 2763.15 صادر في 20 من شوال 1436 (6 أغسطس 2015) بتحديد مبلغ وكيفيات أداء الأتاوة المستحقة برسم استغلال مزربة	المراجع القانونية للقرار الإداري
تنظيم مؤسسات الصيد البحري	الغاية من المسطرة وشروط الحصول على القرار الإداري ²
المستثمر	المرتفق المستفيد ²

2. المسطرة الإدارية المتعلقة بالقرار الإداري

¹يعبأ هذا النموذج بالنسبة لكل قرار إداري مدرج ب اللائحة أعلاه
²غير إلزامي

أ. نموذج استمارة طلب القرار الإداري³

الملحق:

طلب رخصة إنشاء واستغلال مؤسسات الصيد البحري أو تجديدها

1- تاريخ ومرجع إيداع الطلب:

التاريخ
المراجع*
*رقم التسجيل في السجل المنصوص عليه في المادة 3 من المرسوم رقم 2-08-562

2- طبيعة مؤسسة الصيد البحري (1)

 مؤسسة تربية الأحياء البحرية

 بنية ثابتة (مزرية أو قفص أو قفة أو معدات أخرى)

(1) وضع علامة على المعلومة اللازمة

3- هوية صاحب الطلب

1- أ : الأشخاص الذاتيون

الاسم العائلي
الاسم الشخصي
رقم بطاقة التعريف الوطنية
العنوان

1- ب : الأشخاص المعنويون (2)

العنوان التجاري
سجل تجاري رقم

(2) إرفاق جميع الوثائق الثبوتية

4- المكان المختار لإنشاء مؤسسة الصيد

الطبيعة القانونية للموقع المختار
الوضعية
المقاطعة البحرية
الإقليم
الجماعة

المساحة

3 حدود موقع الإمتياز المطلوب ()

(3) الإشارة إلى الإحداثيات الجغرافية للإمتياز المطلوب (إستعمال صفحة إضافية إذا لزم الأمر)

ب. الإدارة أو الإدارات المعنية بتلقي طلب القرار الإداري

العنوان	اسم الإدارة
---------	-------------

قطاع الصيد البحري-مديرية الصيد البحري	زنقة محمد بلحسن الوزاني الحي الإداري أكدال الرباط
--	--

ت. الإدارة أو الإدارات المعنية بدراسة ومعالجة القرار الإداري ودورها في المسطرة الإدارية المتعلقة بالقرار الإداري

اسم الإدارة	دورها في المسطرة الإدارية
قطاع الصيد البحري-مديرية الصيد البحري	تلقي ملف طلب رخصة إنشاء واستغلال مزربة للصيد البحري
قطاع الصيد البحري	دراسة الطلب والملف واقتراح منح الرخصة أخذا بعين الاعتبار رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري وأخذا بعين الاعتبار توصيات اللجنة الدولية لحفظ اسماك التونة في المحيط الأطلسي و أخذا بعين الاعتبار نشاط الصيد الممارس وأنشطة الصيد البحري المرخص لها سابقا في المنطقة البحرية أو في المناطق المتاخمة للمنطقة المطلوبة من أجل إنشاء مؤسسة الصيد البحري و إعداد الرخصة ومشروع الاتفاقية ومقتطفها
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	إبداء الرأي في طلب رخصة إنشاء واستغلال مزربة للصيد البحري

ث. الإدارة أو الإدارات المعنية بتسليم القرار الإداري

اسم الإدارة	العنوان
قطاع الصيد البحري	زنقة محمد بلحسن الوزاني، أكدال، الرباط

ج. الوثائق والمستندات المطلوبة

تسمية الوثيقة أو المستند	إيداع الوثيقة أو المستند من طرف المرتفق ³	إمكانية الحصول على الوثيقة أو بإصدار الوثيقة أو المستند	الإدارة المكلفة

	المستند من طرف الإدارة ⁴		
		X	طلب رخصة إنشاء واستغلال مؤسسة للصيد البحري "مزربة"
		X	مشروع اتفاقية من أجل إنشاء واستغلال مؤسسة للصيد البحري "مزربة"
		X	دراسة تتعلق بآثار النفايات المتأتية من مؤسسة الصيد البحري "المزربة" على الوسط والنظام البحريين كيفما كانت طبيعة هذه النفايات
		X	ملخص يسلط الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة للمشروع على البيئة والسكان المحليين بالإضافة إلى التدابير المقترحة لتنفيذها قصد التخفيف من هذه الآثار
		X	التراخيص الضرورية لاستغلال المساحات القارية أو البحرية المتواجدة في مجال الملك العمومي أو الملك الخاص للدولة أو الملك الخاص

ح. المصاريف والرسوم والأتاوى الواجب أدائها من طرف المرتفق

التسمية	المراجع القانونية	المبلغ أو عناصر الاحتساب	الإدارة المكلفة بالتحويل
الأتاوة المستحقة برسم استغلال مزربة	القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية	<u>المبلغ القار:</u>	الخازن الجهوي للمملكة على أساس

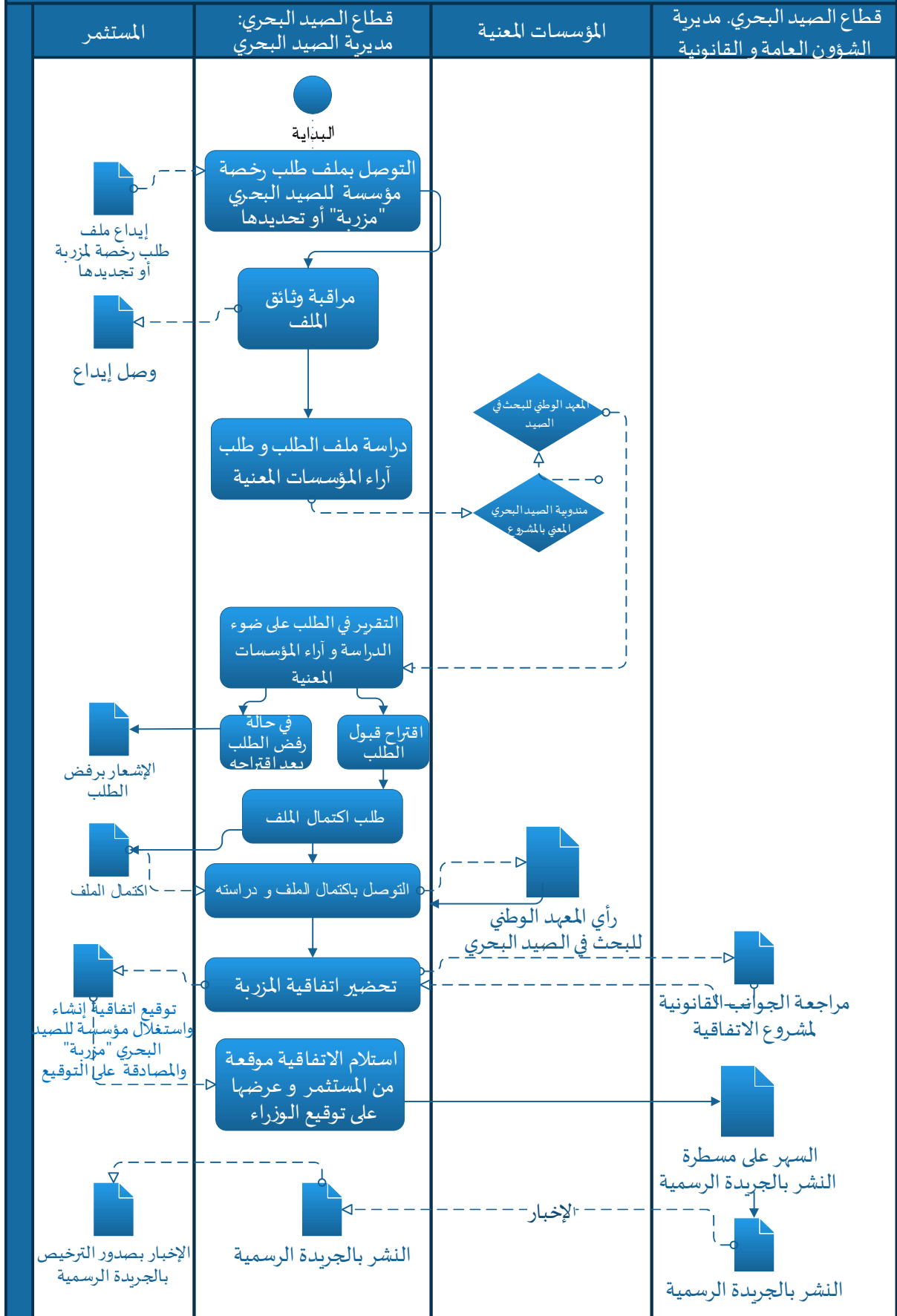
⁴وضع علامة في الخانة المناسبة لكل مستند أو وثيقة

<p>تقديم سند التحصيل المعد من طرف مندوب الصيد البحري الذي توجد بدائرتة المزربة</p>	<p>-في حالة التثبيت: 30,000 درهم -في حالة عدم التثبيت: 25.000 درهم</p>	<p>وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 2763.15 صادر في 20 من شوال 1436</p>	
	<p><u>المبلغ المتغير في حالة التثبيت:</u> إذا كان الإنتاج يقل عن أو يعادل 200 طنا: 2,5 % تحتسب على مبلغ بيع الإنتاج إذا كان الإنتاج يفوق 200 طنا: 3% تحتسب على مبلغ بيع الإنتاج</p>	<p>(6 أغسطس 2015) بتحديد مبلغ و كفيات أداء الأتاوة المستحقة برسم استغلال مزربة</p>	

خ. بيان مراحل المسطرة الإدارية⁵

⁵ إدراج رسم بياني لمراحل المسطرة والإدارات المتدخلة فيها (LOGIGRAMME)

رخصة إنشاء واستغلال مؤسسة للصيد البحري "مزربة" وتجديدها



د. نموذج مخرج القرار الإداري⁶

3982

الجريدة الرسمية

عدد 5862 - 23 شميان 1431 (5 أغسطس 2010)

الملحق II :

نموذج مشروع اتفاقية إنشاء واستغلال مؤسسة الصيد البحري
(أو مشروع تجديد (1))
ما بين

وزارة الفلاحة والصيد البحري
و
المستفيد

1 - هوية صاحب الطلب (2)

1 - أ : الأشخاص الذاتيون
الإسم العائلي.....
الإسم الشخصي.....
رقم بطاقة التعريف الوطنية: ..
العنوان: ..

1 - ب : الأشخاص المعنويون (2)
العنوان التجاري: ..
المقر التجاري: ..
مكان تسجيل السجل التجاري.....
رقم السجل التجاري: ..

(2) إرفاق كل وثيقة ثبوتية.....

2 - طبيعة المشروع

3 - حدود إنشاء مؤسسة الصيد البحري*

• الإشارة إلى حدود الامتياز

4 - الصنف أو الأصناف البحرية المصطادة و التي سيتم تربيتها أو تسمينها أو زراعتها أو المحافظة عليها في الوسط البحري*
4 - 1 - الصنف أو الأصناف البحرية المصطادة:

4 - 2 - الصنف أو الأصناف البحرية المصطادة والتي سيتم تربيتها أو زراعتها :

(1) في حالة تجديد اتفاقية الامتياز

ذ.

⁶ إلحاق نموذج المخرج القرار الإداري

4-3- الصنف أو الأصناف البحرية المصطادة والتي سيتم تسميتها :

4-4- الصنف أو الأصناف البحرية المصطادة والتي سيتم المحافظة عليها في الوسط البحري :

* يجب ملأ الخانة المناسبة.

5- وصف طرق الاصطياد أو التربية أو التسمين أو الزراعة أو الحفظ في الوسط البحري:

1-5- شبك، أو معدات أو أدوات أو طرق الصيد أو هما معا :

2-5- أنواع أو تقنيات التربية، أو التسمين أو الزراعة أو المحافظة في الوسط البحري التي سيتم استعمالها:

6- عدد ومواصفات سفن الخدمة وتحديد هويتها (عند الاقتضاء):

7- طرق تدبير النفايات:

8- مدة صلاحية الامتياز:

9- الشروط الخاصة لاستغلال مؤسسة الصيد البحري

10 - الحقوق والواجبات الخاصة بصاحب الامتياز:

11- مصدر الأصناف المراد إدخالها في مؤسسة الصيد:*

*صالحة فقط لمزارع تربية الأحياء البحرية ومزارع التسمين

12-كيفية تتبع الأنشطة traçabilité

13- القواعد المتعلقة باحترام الشروط التنظيمية للنظافة والصحة المطبقة عند مناولة و معالجة وتسويق المنتجات البحرية:

14-شروط تسويق الأصناف المعنية عند الضرورة:

15-مبلغ و كيفية أداء الأتاوات:

- مبلغ قار:

- مبلغ متغير:

- مكان الأداء:

- أقصى تاريخ للأداء:

16- شروط وضع علامات المنشآت بالبحر:
17- مراقبة صاحب الإمتياز للموقع المستغل و حراسته:
18- مرجع دراسة التأثير على الوسط البحري:
19- الإشارة إلى الرسم أو الرسوم العقارية عند الإقتضاء*: *صالحة فقط في حالة إستغلال مزرعة تربية الأحياء البحرية فوق ملك خاص
20- سفن استلام المصطادات في البحر(عند الإقتضاء)*: * صالحة فقط بالنسبة للمزارب ومزارع التسمين
21- رأي وزارة الاقتصاد والمالية :

توقيع صاحب الطلب
(مصادق عليه)

التاريخ

3. حالات وشروط إنجاز الخبرات التقنية أو البحوث العمومية عند الإقتضاء

المخرجات المطلوبة	الجهة المعنية للإنجاز عند الضرورة	آجال الإنجاز	نوعية الخبرة أو البحث العمومي	المراجع القانونية	تسمية الخبرة التقنية أو البحث العمومي

4. الأجل المحدد لرد الإدارة على طلب المرتفق

60 يوما

5. الآثار المترتبة على سكوت الإدارة داخل الأجل المحدد

- القرار الإداري مشمول بمبدأ سكوت الإدارة بمثابة موافقة: لا

الإدارة المكلفة بتسليم القرار الإداري أو إشهاد بالسكوت في حالة اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة:

تحديد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري التي أو الذي يمكن اللجوء إليها أو إليه في حالة الامتناع عن تسليم القرار الإداري أو الإشهاد بالسكوت: مديرية الصيد البحري

6. طرق الطعن المتاحة للمرتفق⁷:

تحديد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري⁸ التي أو الذي يمكن اللجوء إليها أو إليه في حالة سكوت الإدارة بعد انقضاء الآجال المحددة أو في حالة ردها السلبي: الكتابة العامة لقطاع الصيد البحري

- بالنسبة للقرارات الإدارية المسلمة من طرف الجماعات الترابية، أو مجموعاتها، أو هيئاتها، تحديد السلطة الجهوية أو الإقليمية التي يمكن للمرتفق اللجوء إليها في حالة عدم الرد على طعن المرتفق داخل الآجال المحددة:

⁷يلجأ إلى تحديد طرق الطعن في غير حالة اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة،
⁸تحدد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري، حسب الحالات، طبقا لمقتضيات المادة 21 من القانون رقم 55.19